

منوعات

MEDIA

أخبار
كاذبة

في سياق المنشورات التي تظهر
ساخرة اول الامر ثم تنتشر بين
الكثيرين على محمل الجد، تداولت
صفحات عدة تغريدة منسوبة لمن
قيل أنه رجل دين مسلم يحرم على
النساء شرب القهوة في المقاهي.
لكن التغريدة منشورة في الاصل
على حساب ساخر.

ظهرت صورة للممثلة لبنى عبد
العزیز، مرفقة بأدعاء أنها اول
طالبة امراة في الجامعة الاميركية
في القاهرة، الممثلة درست فعلا
في الجامعة المذكورة، لكنها
ليست اول طالبات فيها، والصورة
ملتقطة أثناء زيارة لها للجامعة
الاميركية في بيروت.

انتشرت صورة طائرة مسيرة
قيل انها طائرة تجسس تحمل
اسم «براق» اعلنت وزارة الدفاع
التونسية الانتهاء من تصنيعها بيد
مهندسين تونسيين، لكن الادعاء
زائف، إذ لم يصدر عن الوزارة إعلان
مماثل، والصورة في الحقيقة
لطائرة تجسس اميركية.

نشرت حسابات مقطع فيديو
للرئيس التركي رجب طيب اردوغان،
أثناء استجابته لنداء طفلة في
مؤتمر له، وزعمت أنه صور بالتزامن
مع هبوط الليرة التركية أخيراً، لكن
الادعاء مضلل، فالفيديو يعود
لعام 2017، ولم يلتقط بعد ازمة
هبوط الليرة.

«غوغل» و«فيسبوك» تتآمران على الناشرين والمعلنين

ضللت «غوغل» الناشرين والمعلنين لسنوات حول أسعار وعمليات مزادات الإعلانات الخاصة بها، وابتكرت برامج سرية أدت إلى تقليص مبيعات بعض الشركات مع زيادة الأسعار للمشتريين، و أبرمت اتفاقية مع منافستها «فيسبوك» للحفاظ على نفوذها

ساندبيرغ وبيتشاي شخصياً من توليا هذه المهمة. واستخدمت «غوغل» داخلياً، مصطلح «جيداي بلو» Jedi Blue للإشارة إلى اتفاقيتها مع «فيسبوك» وأبقتها سرا، وفق ما تزعم الدعوى القضائية.

تزعم الدعوى أن «غوغل» حافظت على سيطرتها على سوق مبيعات الإعلانات عبر تضخيم سعر الإعلانات للعلامات التجارية وقمع المنافسة من التجارات الإعلانية الأخرى. ووفقاً لصحيفة «وول ستريت جورنال»، تزعم الشكاوى أن «غوغل» استحوذت على فرق السعر بين ما أبلغته الناشرين والمعلنين حول تكلفة الإعلان، واستخدمت الأموال للتلاعب بالمزادات المستقبلية، لتوسيع احتكارها الرقمي.

تشير الوثائق كذلك إلى رسائل داخلية قال فيها موظفو «غوغل» إن الأمر يشبه استخدام «معلومات داخلية» في تنمية الأعمال التجارية.

وفقاً للدعوى: «نحن على وشك التوقيع، ونريد موافقتك للمضي قدماً». وتفيد الدعوى بأن زوكربيرغ أراد لقاء ساندبيرغ ومسؤوليه التنفيذييين الآخرين قبل اتخاذ قرار نهائي.

وتقول الدعوى إن الشركتين وقعتا الاتفاقية في سبتمبر/أيلول عام 2018، وتؤكد أن

ارادت «غوغل» الحفاظ على سيطرتها على سوق الإعلانات

في «فيسبوك» محجوبة في الدعوى، إلا أن سمياتهم الوظيفية مرئية.

وتشير الدعوى القضائية إلى أنه حين توصل الجانبان إلى اتفاق على شروط الصفقة، «أرسل الفريق بريداً إلكترونياً موجهاً مباشرة إلى الرئيس التنفيذي» زوكربيرغ. وجاء في البريد الإلكتروني،

ساندبيرغ وبيتشاي ووقعاها.

تتهم شركة «غوغل» في وثائق غير منقحة، ضمن دعوى قضائية لمكافحة الاحتكار رفعتها ولايات أميركية ضدها، بالتواطؤ مع شركة «فيسبوك» المنافسة، للتلاعب في مبيعات الإعلانات عبر شبكة الإنترنت. وتزعم الدعوى القضائية أن الرئيس التنفيذيين في «غوغل» و«فيسبوك»، ساندربيرغ وبيتشاي ومارك زوكربيرغ، كانا على علم بالاتفاقية، ووقعاها.

الاتفاقية جزء من جهود «غوغل» لمواجهة عروض التسعير التي أراد الناشر استخدامهم لاستخدامها لكسب المزيد من الأموال من الإعلانات الموضوعة على مواقعهم الإلكترونية. ووفقاً للدعوى، حاولت «غوغل» قتل رأس العطاءات عبر إبرام صفقة مع «فيسبوك» التي دعمت المزايادة الراسية. وجاء في الشكاوى: «في نهاية المطاف، أبرمت غوغل وفيسبوك صفقة نفذت على أعلى المستويات»، و«بعد الاتفاقية، قلصت فيسبوك مشاركتها في المزايادة الراسية، مقابل قيام غوغل بإعطائها معلومات وسرعة ومزايا أخرى». وكجزء من الاتفاقية، انفقت المصنعتان على عدد المرات التي ستفوز فيها شركة «فيسبوك» بمزادات الناشرين.

الدعوى الأصلية المنقحة، المرفوعة في ديسمبر/كانون الأول الماضي، تتهم «غوغل» بإبداء «سلوك معاد للمنافسة» وبالتحالف مع شبكة التوصل الاجتماعي العملاقة «فيسبوك». لكن النسخة غير المنقحة، المنشورة الجمعة، تقدم تفاصيل عن مشاركة الرئيس التنفيذي لشركة «الغابت»، الشركة الأم لـ «غوغل»، ساندربيرغ، والرئيس التنفيذي لشركة «فيسبوك»، مارك زوكربيرغ، في الموافقة على الصفقة. غيرت «فيسبوك» اسمها إلى «ميتا» في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ووفقاً للدعوى القضائية، كانت رئيسة العمليات في «فيسبوك»، شيريل ساندبيرغ، صريحة بأن «هذه الصفقة كبيرة من الناحية الاستراتيجية»، وفق ما أشارت في رسالة إلكترونية عام 2018، حول الصفقة، تضمنت الرئيس التنفيذي مارك زوكربيرغ. وبينما لا تزال أسماء المديرين التنفيذييين



وصفت «غوغل» مزاعم الدعوى بـ«غير الدقيقة» (يوك فيت/فرانس برس)

«مايكروسوفت»: سراجع سياسات التحرش الجنسي

لقاءات مع جيفري إبستين، رجل الأعمال المتهم باستغلال عشرات الفتيات جنسياً في دوره الفاخرة قبل أن ينتحر شنقاً في زنزانته، في أغسطس/أب عام 2019. وقال غيتس، في تصريحات لقناة «سي إن إن»، إنه «كان خطأ فادحاً أن أمضي وقتاً معه وأعطيه مصداقية بوجودي معه». وأكد أنه اجتمع بابستين في سياق حملته لجمع الأموال لأنشطة خيرية. وأوضح بيل غيتس: «تناولت العشاء معه مرات عدة، على أمل أن يفي بوعوده بشأن منح مليارات الدولارات بفضل معرفته لمشايخ خيرية في خدمة الصحة العامة»، مؤكداً أنه «عندما تدبّر أن هذه التعهدات لن تتبلور، انتهت العلاقة». وكانت صحيفتا «نيويورك تايمز» و«وول ستريت جورنال» قد تطرقتا إلى مآدب العشاء تلك التي كانت موضع مساءلة من مجلس إدارة «مايكروسوفت» وأثارت خلافاً مع زوجته ميليندا قبل طلاقهما.

يحفل غيتس المرتبة الرابعة بين أثرياء العالم، وفقاً لقائمة «فوربس» عام 2021 التي أشارت إلى أن ثروته الشخصية تبلغ نحو 124 مليار دولار.



لتحت غيتس من منصبه رئيساً لـ «مايكروسوفت»، في 2008 (جيف جاي ميشل/Getty)

وششارك غيتس في تأسيس شركة «مايكروسوفت» التي تحولت إلى أكبر شركة برمجيات على مستوى العالم، في السبعينيات من القرن العشرين، واستمر في العمل بنظام الدوام الكامل في الشركة حتى عام 2008. ويرجع أن ثروته هو وميليندا تتضمن عقارات تقدر بملايين وفلوريدا، ووايومنغ، ويقع مقر الإقامة الرئيسي الذي كان الزوجان يعيشان فيه في مانيلا، في واشنطن، ويرجع أن قيمته تقدر بنحو 127 مليون دولار.

جورنال». ولم يتخذ أعضاء مجلس الإدارة في الشركة أي إجراء عند اطلاعهم على المسألة. تتحى غيتس من منصبه رئيساً لـ «مايكروسوفت» عام 2008، وبقي في مجلس الإدارة حتى مارس/ آذار 2020. وأعلن هو وزوجته ميليندا طلاقهما في مايو/ أيار الماضي، بعد زواج استمر 27 عاماً. وخلال العام الماضي، اقتر بيل غيتس بأنه ارتكب «خطأ فادحاً» عندما عقد

اتهامات لبيل غيتس باقامة علاقة «غير لائقة» مع موظفة

غيتس غازل موظفة في «مايكروسوفت» عبر رسائل البريد الإلكتروني، ودعاها إلى لقائه خارج العمل، حين كان موظفاً بدوام كامل ورئيساً للشركة، عام 2007. وأصبحت الشركة على دراية بهذه الرسائل عام 2008، فأخبر مسؤولوها التنفيذييون غيتس بأنها غير لائقة، وبأن عليه التوقف عن إرسالها. وافر غيتس بما فعله، متعهداً بعدم تكرار الأمر، وفقاً لـ «وول ستريت

والسلطن . العربي الجديد

في استجابة لضغوط المستثمرين في «مايكروسوفت»، أعلنت الشركة العملاقة أنها تفتتح تحقيقاً في كيفية استجاباتها للتحرش الجنسي في مكان العمل والتمييز بين الجنسين، وكذلك في تعاملها مع الادعاءات حول المؤسس المشارك فيها بيل غيتس. يأتي قرار «مايكروسوفت» بعدما صوت ما يقرب من 78 في المائة من المساهمين، في الاجتماع السنوي للشركة، في 30 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، لصالح المطالبة بمزيد من المساءلة في معالجة شكاوى التحرش الجنسي في مكان العمل. وفشل التصويت على اقتراحات أخرى خلال الاجتماع نفسه، بينها دعوة لتقديم تقرير عن فجوات الأجور على أساس العرق والجنس في الشركة والتعهد بحظر مبيعات تقنيات التعرف إلى الوجه إلى الكيانات الحكومية.

وقال الرئيس التنفيذي لـ «مايكروسوفت»، ساتيا ناديلا، في بيان الخميس: «نحن ملتزمون ليس فقط بمراجعة التقرير، ولكن التعلم من التقييم، حتى نتمكن من الاستمرار في تحسين تجارب موظفينا».

كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، العام الماضي، أن مسؤولين تنفيذيين في «مايكروسوفت» حذروا المؤسس المشارك فيها، بيل غيتس، بشأن رسائل تبادلها بالبريد الإلكتروني، عام 2008، مع موظفة، واعتبرت غير لائقة، علماً أن تنحيه من منصبه العام الماضي أثار تقارير حول علاقة رومانسية كانت تربطه بموظفة في الشركة.

وأفادت «وول ستريت جورنال» بأن بيل

